المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP
المجلد الثالث- العدد الثاني
مارس 2017
ISSN: 2518-5780

التحديات التي تواجه تمويل مشروعات البنية التحتية في ظل العولمة المالية

عبد المطلب عثمان محمود
كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا– الخرطوم– السودان

الملخص: هدفت الدراسة إلى التحقق من إمكانية مشاركة القطاع الخاص والعام والمؤسسات المالية في تمويل مشروعات البنية التحتية، وبيان أثر السياسات التمويلية العامة للدولة على هيكل تمويل هذه المشروعات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الخارجيين؛ والعاملين بديوان المراجعة القومي؛ والمصرفين؛ والعاملين بوزارات: الاستثمار؛ والبنية التحتية؛ والمالية والاقتصاد الوطني؛ وبعض الأكاديميين بالسودان، كما وزعت قائمة الاستبانة على العينة المكونة من (210) فرداً باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**)لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق الموازنة العامة للدولة أدى إلى تقليل تكلفة التمويل، أن نجاح مشروعات البنية التحتية في الاستخدام المناسب للتمويل شجع على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية، عدم ثبات السياسات التمويلية بالدولة أدى إلى إحجام المستثمرين والممولين عن تمويل مشروعات البنية التحتية. أوصت الدراسة بتطوير منهجية التفاوض مع مصادر التمويل الأجنبي المختلفة لتحسين شروط التمويل ونوعيته بغية توافقه مع المبادئ والاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: مشروعات البنية التحتية، المؤسسات المالية، السياسات التمويلية.

Abstract: This research aimed to verify the possibility of the participation of both public and private sectors as well as financial institutions in financing the infrastructure projects. The research also aimed to clarify the effect of the state general financing policies on the financing structure of these projects. The research used the analytical descriptive approach as well as the field study method. The research community, on the other hand, comprised overall external auditors and the statutory auditors of the National Audit Chamber and bankers and employees of the Ministry of Investment and the Ministry of Infrastructure and the Ministry of Finance and National Economy as well as some academic scholars in Sudan. The research distributed a questionnaire form to the sample of the research community, which comprised 210 individuals to collect data using the simple random sample. To effect the appropriate statistical treatments, the research used the statistical package for the social sciences program (SPSS). The research has reached a number of research findings, the most significant of which are the following: Financing the infrastructure projects using the general budget of the state has led to reduce the cost of financing. The success of the infrastructure projects using the appropriate finance methods has encouraged the attraction of finance from the international financial institutions. The lack of stability of the state financing policies has led to the reluctance of the investors and financiers to finance the infrastructure projects. The research then concluded with a set of recommendations, including the following: The research fully recommended developing the methodology of negotiation with the different sources of foreign finance, in order to improve the terms and quality of finance to bring the same into an agreement with the accredited economic principles and strategies.

Keywords Infrastructure Projects, Financial Institutions, Financing Policies.

1. المقدمة:

يُشكّل نمو المدن في مختلف الدول النامية تحدياً بالنسبة لعملية تمويل البنية التحتية. فالاستثمار في البنية التحتية ضروري من أجل الخدمات الأساسية للأجزاء حديثة العمران من المدن، وهو ضروري من أجل الوفاء بمتطلبات السكان- الذين تزداد طموحاتهم من حيث القدرة على الانتقال من طبقة إلى أخرى مع ازدياد دخلهم- الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاستثمار في البنية التحتية ضروري من أجل الإنتاجية الاقتصادية. فالدول التي تستثمر في البنية التحتية تكون في وضع أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشيط التجارة، ودعم شركات الأعمال المحلية. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل والعروض المحتملة من التمويل طويل الأجل المتوفرة.

يعد قرار التمويل بالنسبة لمشروعات البنية التحتية من أهم القرارات الاستراتيجية وتزداد أهميته خاصة مع التغيرات المضطردة في ظل ظروف العولمة المالية بالإضافة إلى عوامل المنافسة، حيث تواجه مشروعات البنية التحتية في معظم دول العالم ومنها السودان العديد من التحديات التي تشكل قيوداً ومعوقات على نجاحها منها صعوبة الحصول على التمويل المناسب من المصادر المختلفة لتمويل هذه المشروعات سواءً أكانت الجديدة أم القائمة، ويمثل محدودية التمويل التحدي الأكبر لمشروعات البنية التحتية بجانب صعوبة الحصول على التمويل في حد ذاته نظراً للشروط المرتبطة بمنحها من قبل الجهات الممولة لمثل هذه المشروعات.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

1. إحجام المؤسسات المالية عن توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية في السودان.
2. عدم ثبات السياسات التمويلية للدولة في تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي- المؤسسات المالية تؤثر على توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية في السودان.

الفرضية الثانية- تلعب السياسات التمويلية دوراً مهماً في تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية في السودان.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على إمكانية مشاركة القطاع الخاص والعام والمؤسسات المالية في تمويل مشروعات البنية التحتية.
2. بيان أثر السياسات التمويلية العامة للدولة على هيكل تمويل مشروعات البنية التحتية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الآتي:

1. الاهتمام بمشروعات البنية التحتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. المساهمة في مناقشة العوامل التي تؤثر على تمويل مشروعات البنية التحتية وكيفية التقليل منها.
3. مساعدة مسؤولي مشروعات البنية التحتية في التعرف على أنواع قرارات التمويل والهيكل التمويلي والكشف عن المشاكل والمعوقات التي من الممكن أن تواجههم عند إعدادهم للمشروعات.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** جمهورية السودان.
2. **الحدود الزمانية:** العام 2016م.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وعلى النحو الآتي:

1. **دراسة (Habeb, 2004):** هدفت إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة. تمثلت مشكلة الدراسة في قصور المصارف الإسلامية في لعب دوراً حقيقياً في تمويل المشروعات الصغيرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى نتائج منها، هنالك العديد من المصارف الربوية بدأت تتبع منهج التمويل الإسلامي في تمويلها للمشروعات الصغيرة، المصارف الإسلامية تستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة أقل من المصارف الربوية، تمكن المشروعات الصغيرة من تحقيق ربح أعلى عن طريق تمويلها من المصارف الإسلامية.
2. **دراسة (دراسة الهاجري، 2005):** هدفت إلى معرفة الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في التنمية، بيان دور المصارف الإسلامية في ظل العولمة ومواكبتها للصناعة المصرفية العالمية. تمثلت مشكلة الدراسة في أثر غياب الإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص بتكامل العمل المصرفي الإسلامي سواء من حيث وجود السوق الثانوي للمصارف الإسلامية أو توفير سوق رأس المال الإسلامي بأدواته وتنظيماته المختلفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، احتلت المصارف دوراً بارزاً؛ لارتباطها بالدين الإسلامي وتشريعاته، أن المصارف تمتلك قدراص من إيداعات المجتمع ومعاملاته المالية والتي توجه إلى الاستثمار.
3. **دراسة (عبد المطلب، 2008):** هدفت إلى معرفة أثر الودائع بالمصارف على حجم ونوع التمويل المصرفي، تحديد الوسائل الكفيلة بتنمية الموارد وزيادة موارد المصارف حتى تتمكن من القيام بالدور المنوط بها في منح التمويل، تقديم مقترحات للمصارف التجارية حتى تتمكن من منح التمويل طويل الأجل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي "أسلوب دراسة الحالة". وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أدى ضعف الوعي المصرفي إلى تقليل إنشاء الفروع بالمناطق الريفية، ارتفاع نسبة الودائع الجارية لإجمالي تركيبة الموارد بالمصارف، فشلت المصارف في استقطاب الودائع الاستثمارية، عجز المصارف السودانية في منح التمويل طويل الأجل بسبب اعتمادها على موارد قصيرة الأجل.
4. **دراسة (المشهراوي والرملاوي، 2015م):** هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلاً أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: يساهم غياب تشريعات وقوانين تنظيم عمل المشروعات الصغيرة في سرعة انهيارها، ويؤثر تأخر الأقساط على استمرارية المشروعات، ويؤدي ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشروعات لفشلها.

يتضح من الدراسات السابقة أنها قد أوضحت مصادر التمويل المختلفة وكيفية المفاضلة بينها، وساهمت في التعرف على مخاطر الاستثمار وكيفية إدارتها، والدور الذي يلعبه التمويل في انتعاش وجذب الاستثمارات، كما ساهمت في التعرف على مصادر تمويل هذه المشروعات والصعوبات التي تواجهها. وتختلف الدراسة الحالية عنها بأنها ركزت على التحديات التي تعوق السودان في إنجاز مشروعات البنية التحتية.

2. الإطار النظري:

أولاً- مفهوم وأهمية التمويل:

التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأسمال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك(عجام، 2006: 23)، وعرف بأنه دراسة المؤسسات العديدة المهتمة بالنقود المتداولة في المجتمع

في صورها المتعددة (معدلات الفائدة، التضخم، الأسهم والسندات، البنوك، البورصة، الائتمان)(لريستن ورودن، 1973، 13).

وتكمن أهمية التمويل في مدى الحاجة إليه، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة وتحقيق الفرص المستهدف منه، ويعتبر التمويل مصدراً لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاج لها المجتمع. وحسب نوع التمويل من حيث الزمن: فالتمويل قصير الأجل يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي تحتاج لها المشروعات لفترات محددة بدلاً من الاتجاه إلى زيادة رؤوس أموالهم، التمويل متوسطة الأجل يستخدم لتمويل الأصول شبه الثابتة، والتمويل طويل الأجل لتمويل اقتناء الأصول الثابتة أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات، يساهم التمويل الذي تقدمه المؤسسات الدولية في المجالات المختلفة في مقابلة الاحتياطات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، يعمل على دفع عملية التنمية (لريستن ورودن، 1973، ص 13).

ثانياً- مفهوم البنية التحتية:

عُرفت البنية التحتية بأنها تلك المشروعات التي تتمثل في مجموعة المنشآت والشبكات والخدمات التي تتوافر في المدن والمناطق الحضرية والتي لا يمكن دون وجودها ممارسة النشاط الاقتصادي بكفاءة، وتشكل منتجاتها سلعاً وخدمات وفي بعض الأحيان ذات طبيعة احتكارية تقدمها الحكومة (البنك الدولي، 1994، ص 24)، كما عرفت بأنها إنشاء المرافق العامة في الدولة من طرق وكباري وموانئ ومحطات طاقة، ووسائل اتصال إلى جانب الخدمات التعليمية والصحية والتي تعد من الأدوات اللازمة والضرورية لتحقيق معدلات التنمية الاقتصادية (أبو القاسم، 2001، ص 151).

ثانياً- أهمية مشروعات البنية التحتية:

تتمثل أهمية مشروعات البنية التحتية في الآتي (عبد العظيم، 2001، ص 31):

1. إقامة المشروعات يرفع من الطاقة التوظيفية والتشغيلية للاقتصاد الوطني ويقضي على جانب كبير من الفاقد والعاطل.
2. التمويل عن طريق القطاع الخاص يسمح بنقل المخاطر المالية والصناعية وغيرها من المخاطر الأخرى من الحكومة إلى القطاع الخاص.
3. تعد البنية التحتية هامة وضرورية لتحقيق النهضة العمرانية وزيادة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وزيادة الناتج المحلي (البنك الدولي، 1994، ص 11).
4. إن القيمة المضافة المحققة من هذه الخدمات تتأثر بالاستثمار الحكومي في الدول النامية (بطرس، 1995، ص 123).

ثالثاً- طرق تمويل مشروعات البنية التحتية:

تتمثل طرق تمويل مشروعات البنية التحتية في الآتي:

1. التمويل عن طريق الموازنة العامة للدولة:

عرفت الموازنة العامة للدولة بأنها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة، فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة (الخضر، 2007، ص 27). وتعد الموازنة العامة للدولة أداة أساسية في تمويل الأنشطة التي تمارسها الدولة، ولذلك كان لها دور أساسي في القيام بتمويل الاستثمارات الجديدة والقيام بالتوسعات وعمليات الإحلال والتجديد (صالح، 2001، ص 76).

2. التمويل من خلال القروض العامة الخارجية:

تشمل القروض العامة الخارجية كل ما يمكن أن تحصل عليه الدولة لتمويل المشروعات التابعة لها من مصادر الإقراض الخارجي، ويترتب على عقد هذه القروض التزام المقترض بسداد أصل القرض وفوائده خلال مدة زمنية معينة ولا يترتب للمقرض حقوق ملكية مباشرة للمشروع، وتعد القروض الخارجية أحد المصادر التي تلجأ إليها الدول لتمويل مشروعات البنية التحتية نتيجة لارتفاع تكاليف هذه المشروعات وعدم قدرة الدولة على تنفيذ كافة المشروعات العاجلة والضرورية عن التمويل الدولية أو الإقليمية ويتم سداد خدمة الدين العام الناتج لهذه القروض عن طريق الموازنة العامة للدولة (إسماعيل، 2001، ص146).

3. التمويل بواسطة المنح والمعونات الخارجية:

المنح والمعونات عبارة عن تحويل موارد موجودة لدى دولة ما (مانحة) أو إحدى الهيئات الدولية إلى دولة أخرى (متلقية) لاستخدامها في الغرض المقدمة من أجله أو نقود للمساعدة في تنمية موارد الدولة أو شكل معونات أو مساعدات فنية أو تحويلات للخبرة التكنولوجية، وتختلف عن القروض الميسرة التي تقدم بسعر فائدة اسمي أو بدون وتسدد بالعملة المحلية للهيئات المحلية والدولية الموجودة في الداخل (الساكت، 1984، ص105).

4. التمويل الجزئي بواسطة المنتفعين:

تتعدد موارد التمويل التي تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات العامة ففي بعض الأحيان تفرض رسوم على زيارة الحدائق أو المتاحف أو استخدام بعض الطرق والكباري والسبب في ذلك الرغبة في تعظيم استعمال الأفراد لهذه الأموال، أو توفير إيرادات تستخدم في الإنفاق عليها وعلى غيرها من المشروعات الضرورية للدولة (صالح، 2001، ص94). والتمويل الجزئي بواسطة المنتفعين عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد (حشيش، 1995، ص129).

5. التمويل عن طريق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B. O. T):

ويقصد بمشروعات (B. O. T) تصميم وبناء وإدارة المشروعات العامة التي يقوم القطاع الخاص المحلي والأجنبي بتمويلها، حيث تقوم الدولة ومنفذ المشروع على أساس عقد الامتياز الذي يخول بمقتضاه لشركة المشروع الحصول على عائدات المشروع خلال فترة الامتياز على أن تقوم شركة المشروع عند انتهاء تلك الفترة المحددة بتحويل ملكية أصول المشروع إلى الدولة بحالة جيدة كما هو متفق عليه في العقد دون مقابل يدفع من الحكومة (السيد، دن، ص).

رابعاً- تحديات تمويل مشروعات البنية التحتية:

من الصعب وضع تحديد كامل وشامل للتحديات التي تواجه مشروعات البنية التحتية بصفة عامة نظراً إلى اختلاف كل مشروع عن الآخر، واختلاف قدرة الدولة المضيفة للمشروع عن الأخرى، حيث تنقسم هذه التحديات إلى نوعين (Estache& Strong,2000, P313):

1. التحديات الخاصة(المتعلقة بالمشروع):

تنقسم هذه التحديات وفقاً لمراحل دورة المشروع على النحو التالي:

1. **تحديات عدم قبول العطاء:** كخطر فقدان المناقصة أمام منافس آخر أو الإخفاق في توثيق اتفاقية المشروع مما ينتج عنه خسائر إعداد دراسات الجدوى الأولية والتصميمات والوثائق وأتعاب المهندسين والمحاسبين وغيرهم.
2. **تحديات الإنشاء والإنجاز:** في هذه المرحلة تنحصر تحديات المشروع في الآتي:
   1. **تحديات زيادة الوقت المستغرق في إنجاز تشييد المشروع:** وهذه التحديات لها ضرر جوهري على ربحية المشروع، ويمكن أن تؤدي إلى تأخره في بعض الأحيان إلى التوقف النهائي.

2. **تحديات إعداد دراسة جدوى المشروع:** وفي هذه المرحلة يتم تحديد تكاليف المشروع ولكن في عقد التنفيذ قد تكون التكلفة الفعلية أكثر من المتوقع، وينتج عن هذه الحالة أن العائد على الاستثمار يعاني من الزيادة في التكلفة فتتحمل شركة المشروع هذه المخاطر(التوني، 2001، ص 9).
3. **تحديات التشغيل:** عادة ما تنتج عن عدم كفاية أداء المشروع وقلة العائد وزيادة تكاليف التشغيل عما هو متوقع وتنقسم إلى الآتي(Oliver,1997, P 429).

2. التحديات العامة (المتعلقة بالدولة مانحة الامتياز):

هي التحديات المرتبطة بالبيئة أو المناخ السياسي أو الاقتصادي أو القانوني في الدولة المضيفة. فإن هذه العناصر تؤثر على منتجات أو خدمات مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام (B. O. T)، حيث تنقسم هذه التحديات إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي كالآتي (أبو القاسم، 2001، ص 149):

أ- **التحديات السياسية:** وهذه التحديات ترتبط بعدة نواحي منها: وضع الدولة الداخلي والخارجي؛ استقرار الدولة المضيفة للمشروع؛ موقف الحكومة من السماح لمستثمري القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات البنية التحتية و التغيرات في النظام المالي للدولة كالنظام الضريبي أو نزع الملكية أو التأمين أو إلغاء الامتياز.

ب- **تحديات التحويل:** تمثل هذه التحديات في التغير في سعر صرف العملات الأجنبية؛ التغير في سعر الخصم وقيمة الفائدة؛ ارتفاع معدلات التضخم وتحديات مرتبطة بإمكانية تحويل العائد من المشروع من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.

ج- **التحديات القانونية:** هذه التحديات تحدد الترتيبات التعاقدية والإطار القانوني الذي يدعم ترتيبات تمويل هذه المشروعات وتتعلق هذه التحديات بتغير القوانين الخاصة بالبيئة والقوانين الخاصة بالملكية.

ويتضح مما سبق أن التحديات السياسية تعد من أكثر المشاكل التي يواجهها المستثمرون والمقرضون في دول العالم النامي وذلك بسبب التغيرات السياسية، ووجود عوائق في تحويل عائد المشروع إلى عملات أجنبية بمنع دخول المستثمرين الأجانب لمثل هذه المشروعات وأيضاً التحديات القانونية، إلا أن الدولة تستطيع التغلب على هذه المشاكل والتحديات بالالتزام باتفاقية المشروع وضمان تحويل هذه العوائد لصالح شركة المشروع.

3. منهجية وإجراءات الدراسة:

- **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينسجم مع طبيعتها وأهدافها.
- **مجتمع وعينة الدراسة:** وتألف مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الخارجيين، والعاملين بديوان المراجعة القومي، والمصرفين، والعاملين بوزارات: الاستثمار، والبنية التحتية، والمالية والاقتصاد الوطني. إضافةً إلى بعض الأكاديميين في السودان.
- **عينة الدراسة:** وقد تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد (210) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (200) فرداً حيث أعادوا الاستبانة بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (95%) من المستهدفين.
- **أداة الدراسة:** استخدمت الدراسة الاستبانة باعتبارها وسيلة رئيسة لجمع البيانات الأولية، واشتملت على قسمين:
  - **القسم الأول:** معلومات عامة متعلقة بالعوامل الديمغرافية والوظيفية والمؤسسية.
  - **القسم الثاني:** يحتوي على عدد (20) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبانة من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي:

تم إيجاد الصدق الذاتي للاستبانة إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق = الثبات

وتم حساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان- براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\sqrt{2 \times ر}}{1 + ر}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية. ولحساب صدق وثبات الاستبانة- كما في المعادلة أعلاه- قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (6) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبانة:

الفرضية	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	68 .0	82 .0
الثانية	76 .0	87 .0
الاستبانة كاملة	91 .0	95 .0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بفرضيتي الدراسة، وعلى الاستبانة كاملةً كانت أكبر من (50%) مما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، في تحليل بيانات الدراسة. وتمشياً مع طبيعة هذه الدراسة، وأهدافها، فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية منها: الأشكال البيانية، التوزيع التكراري للإجابات، النسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون، معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات، الوسيط، واختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من الفرضيتين يتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبانة والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص التحديات التي تواجه تمويل مشروعات البنية التحتية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة".

- **عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي:**

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الآتي: " **المؤسسات المالية تؤثر في توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية في السودان** ".

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولي، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولي

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تركز المؤسسات المالية على مؤشرات ونسب تحليل الهيكل التمويلي عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية.	4	موافق
2	تساعد العلاقات السياسية للدولة على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية.	4	موافق
3	ضعف موارد مؤسسات التمويل المحلية يؤدي إلى الاعتماد بشكل أساسي على مؤسسات التمويل الدولية.	4	موافق
4	تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى تقليل تكلفة التمويل.	4	موافق
5	عدم توفر معلومات كافية ودقيقة على المشروع يؤدي إلى إحجام المؤسسات المالية الدولية عن تمويل مشروعات البنية التحتية.	4	موافق
6	عدم قدرة المؤسسات المالية الإقليمية على تمويل مشروعات البنية التحتية نسبة لضخامة حجم التمويل المطلوب من تلك المشروعات.	4	موافق
7	نجاح مشروعات البنية التحتية في لاستخدام المناسب للتمويل يشجع على جذب التمويل من المؤسسات المالية.	4	موافق
8	ضعف التمويل المصرفي المحلي أدى إلى تدهور مشروعات البنية التحتية.	4	موافق
9	تلجأ مشروعات البنية التحتية للتمويل المصرفي لضعف التمويل عن طريق الموارد العامة للدولة.	4	موافق
10	تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق المؤسسات المالية الدولية يساعد على تخفيض الإنفاق العام للدولة.	4	موافق
	جميع العبارات	**4**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأول (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تركز المؤسسات المالية على مؤشرات ونسب تحليل الهيكل التمويلي عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن العلاقات السياسية للدولة تساعد على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف موارد مؤسسات التمويل المحلية يؤدي إلى الاعتماد بشكل أساسي على مؤسسات التمويل الدولية.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى تقليل تكلفة التمويل.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم توفر معلومات كافية ودقيقة على المشروع يؤدي إلى إحجام المؤسسات المالية الدولية عن تمويل مشروعات البنية التحتية.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم قدرة المؤسسات المالية الإقليمية على تمويل مشروعات البنية التحتية نسبة لضخامة حجم التمويل المطلوب من تلك المشروعات.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن نجاح مشروعات البنية التحتية في لاستخدام المناسب للتمويل يشجع على جذب التمويل من المؤسسات المالية.
8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف التمويل المصرفي المحلي أدى إلى تدهور مشروعات البنية التحتية.
9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تلجأ مشروعات البنية التحتية للتمويل المصرفي لضعف التمويل عن طريق الموارد العامة للدولة.
10. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق المؤسسات المالية الدولية يساعد على تخفيض الإنفاق العام للدولة.
11. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الخامسة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث إن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولي، الجدول رقم (3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (3): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولي

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة كاي
1	تركز المؤسسات المالية على مؤشرات ونسب تحليل الهيكل التمويلي عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية	3	.114 84
2	تساعد العلاقات السياسية للدولة على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية	3	.162 08
3	ضعف موارد مؤسسات التمويل المحلية يؤدي إلى الاعتماد بشكل أساسي على مؤسسات التمويل الدولية	4	.251 35
4	تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى تقليل تكلفة التمويل	3	.118 12
5	عدم توفر معلومات كافية ودقيقة على المشروع يؤدي إلى إحجام المؤسسات المالية الدولية عن تمويل مشروعات البنية التحتية	3	.150 04
6	عدم قدرة المؤسسات المالية الإقليمية على تمويل مشروعات البنية التحتية نسبة لضخامة حجم التمويل المطلوب من تلك المشروعات	4	.108 00
7	نجاح مشروعات البنية التحتية في لاستخدام المناسب للتمويل يشجع على جذب التمويل من المؤسسات المالية	4	.238 50
8	ضعف التمويل المصرفي المحلي أدى إلى تدهور مشروعات البنية التحتية	4	.148 80
9	تلجأ مشروعات البنية التحتية للتمويل المصرفي لضعف التمويل عن طريق الموارد العامة للدولة	4	.192 15
10	**تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق المؤسسات المالية الدولية يساعد على تخفيض الإنفاق العام للدولة**	**4**	.127 55

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (3) كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (114. 84) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (11. 35)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المؤسسات المالية تركز على مؤشرات ونسب تحليل الهيكل التمويلي عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (162. 08) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11. 35)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن العلاقات السياسية للدولة تساعد على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية.

3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (251. 35) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف موارد مؤسسات التمويل المحلية يؤدي إلى الاعتماد بشكل أساسي على مؤسسات التمويل الدولية.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (118. 12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى تقليل تكلفة التمويل.
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (150. 04) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11. 35)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم توفر معلومات كافية ودقيقة على المشروع يؤدي إلى إحجام المؤسسات المالية الدولية عن تمويل مشروعات البنية التحتية.
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (108. 00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم قدرة المؤسسات المالية الإقليمية على تمويل مشروعات البنية التحتية نسبة لضخامة حجم التمويل المطلوب من تلك المشروعات.
7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (238. 50) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن نجاح مشروعات البنية التحتية في لاستخدام المناسب للتمويل يشجع على جذب التمويل من المؤسسات المالية.
8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (148. 80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف التمويل المصرفي المحلي أدى إلى تدهور مشروعات البنية التحتية.
9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (192. 15) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مشروعات البنية التحتية تلجأ للتمويل المصرفي لضعف التمويل عن طريق الموارد العامة للدولة.

10. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (127. 55) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق المؤسسات المالية الدولية يساعد على تخفيض الإنفاق العام للدولة.

مما تقدم يلاحظ تحقق فرضية الدراسة الأولي لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وحيث أن عبارات الفرضية عددها (10) عبارات وعلى كل منها هناك (200) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية ستكون (2000) إجابةً. وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولي للدراسة والتي تنص على "**المؤسسات المالية تؤثر في توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية في السودان**". ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ضعف موارد السودان المحلية لتمويل مشروعات البنية التحتية بسبب الحصار الاقتصادي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قايقر، 2013).

6- عرض ومناقشة نتائج الفرضية السادسة:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " **تلعب السياسات التمويلية دوراً مهماً في تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية في السودان** ". للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	السياسات التمويلية للدولة تؤثر على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية	4	موافق
2	المؤسسات المالية تعتمد على السياسات التمويلية عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية	4	موافق
3	تعتمد المؤسسات المالية عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية على نتائج ومؤشرات الهيكل التمويلي	4	موافق
4	عدم ثبات السياسات التمويلية بالدولة يؤدي إلى إحجام المستثمرين والممولين عن تمويل مشروعات البنية التحتية	4	موافق
5	تخطيط الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يجنبها الوقوع في العسر المالي	4	موافق
6	تحديد الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يسهل الحصول على مصادر التمويل المناسب	4	موافق
7	تنوع مصادر تمويل مشروعات البنية التحتية يؤدي إلى تقليل تكلفة الهيكل التمويلي	4	موافق
8	اختيار الهيكل التمويلي الأمثل لمشروعات البنية التحتية يخفض تكلفة التمويل إلى حدها الأدنى	4	موافق
9	السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي تساعد في توجيه المصارف لتوظيف قدر قليل من سقوفها التمويلية لتمويل مشروعات البنية التحتية	4	موافق
10	عدم ثبات سياسات وتوجيهات بنك السودان المركزي يؤثر سلباً على تكلفة الأموال المتاحة لمشروعات البنية التحتية	4	موافق
	جميع العبارات	**4**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4) ان قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغت في كل عبارة كما يلي:

1. العبارة الأول (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات التمويلية للدولة تؤثر على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية.
2. العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المؤسسات المالية تعتمد على السياسات التمويلية عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية.
3. العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المؤسسات المالية تعتمد عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية على نتائج ومؤشرات الهيكل التمويلي.
4. العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم ثبات السياسات التمويلية بالدولة يؤدي إلى إحجام المستثمرين والممولين عن تمويل مشروعات البنية التحتية.
5. العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تخطيط الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يجنبها الوقوع في العسر المالي.
6. العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يسهل الحصول على مصادر التمويل المناسب.
7. العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تنوع مصادر تمويل مشروعات البنية التحتية يؤدي إلى تقليل تكلفة الهيكل التمويلي.
8. العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن اختيار الهيكل التمويلي الأمثل لمشروعات البنية التحتية يخفض تكلفة التمويل إلى حدها الأدنى.
9. العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي تساعد في توجيه المصارف لتوظيف قدر قليل من سقوفها التمويلية لتمويل مشروعات البنية التحتية.
10. العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم ثبات سياسات وتوجهات بنك السودان المركزي يؤثر سلباً على تكلفة الأموال المتاحة لمشروعات البنية التحتية.
11. جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

غير أن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث إن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (6) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	السياسات التمويلية للدولة تؤثر على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية	4	80 .265
2	المؤسسات المالية تعتمد على السياسات التمويلية عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية	4	75 .235

3	تعتمد المؤسسات المالية عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية على نتائج ومؤشرات الهيكل التمويلي	4	**25 .168**
4	عدم ثبات السياسات التمويلية بالدولة يؤدي إلى إحجام المستثمرين والممولين عن تمويل مشروعات البنية التحتية	4	**60 .200**
5	تخطيط الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يجنبها الوقوع في العسر المالي	4	**60 .253**
6	تحديد الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يسهل الحصول على مصادر التمويل المناسب	4	**15 .253**
7	تنوع مصادر تمويل مشروعات البنية التحتية يؤدي إلى تقليل تكلفة الهيكل التمويلي	4	**35 .154**
8	اختيار الهيكل التمويلي الأمثل لمشروعات البنية التحتية يخفض تكلفة التمويل إلى حدها الأدنى	4	**15 .196**
9	السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي تساعد في توجيه المصارف لتوظيف قدر قليل من سقوفها التمويلية لتمويل مشروعات البنية التحتية	3	**80 .89**
10	**عدم ثبات سياسات وتوجيهات بنك السودان المركزي يؤثر سلباً على تكلفة الأموال المتاحة لمشروعات البنية التحتية**	**3**	**08 .114**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (265. 80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات التمويلية للدولة تؤثر على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (235. 75) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المؤسسات المالية تعتمد على السياسات التمويلية عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (168. 25) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المؤسسات المالية تعتمد عند منح التمويل لمشروعات البنية التحتية على نتائج ومؤشرات الهيكل التمويلي.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (200. 60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%)

بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم ثبات السياسات التمويلية بالدولة يؤدي إلى إحجام المستثمرين والممولين عن تمويل مشروعات البنية التحتية.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (253. 60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11. 35)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تخطيط الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يجنبها الوقوع في العسر المالي.
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (253. 15) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تحديد الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يسهل الحصول على مصادر التمويل المناسب.
7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (154. 35) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تنوع مصادر تمويل مشروعات البنية التحتية يؤدي إلى تقليل تكلفة الهيكل التمويلي.
8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (196. 15) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13. 28)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن اختيار الهيكل التمويلي الأمثل لمشروعات البنية التحتية يخفض تكلفة التمويل إلى حدها الأدنى.
9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (89. 80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11. 35)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي تساعد في توجيه المصارف لتوظيف قدر قليل من سقوفها التمويلية لتمويل مشروعات البنية التحتية.
10. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (114. 08) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11. 35)، وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم ثبات سياسات وتوجيهات بنك السودان المركزي يؤثر سلباً على تكلفة الأموال المتاحة لمشروعات البنية التحتية.

يلاحظ تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وحيث إن عبارات الفرضية عددها (10) عبارات وعلى كل منها هناك (200) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية ستكون (2000) إجابةً. وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على " **تلعب السياسات**

التمويلية دوراً مهماً في تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية في السودان ". ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الاختلال في السياسات النقدية في السودان مما أدى إلى انخفاض أسعار الصرف. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (جميل، 2013).

4. خلاصة بأهم النتائج:

سعت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه تمويل مشروعات البنية التحتية بالسودان في ظل العولمة المالية، من وجهة نظر عينة من المراجعين الخارجيين؛ العاملين بديوان المراجعة القومي؛ المصرفين؛ العاملين بوزارات: الاستثمار، والبنية التحتية، والمالية والاقتصاد الوطني وبعض الأكاديميين وعددهم (210) فرداً، ومن خلال استخدام الاستبانة توصلت إلى النتائج التالية:

1. تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق الموازنة العامة للدولة أدى إلى تقليل تكلفة التمويل.
2. نجاح مشروعات البنية التحتية في الاستخدام المناسب للتمويل شجع على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية، بالتالي ساعد على تخفيض الإنفاق العام للدولة.
3. السياسات التمويلية للدولة أثرت سلباً على جذب التمويل من المؤسسات المالية الدولية لمشروعات البنية التحتية.
4. عدم ثبات السياسات التمويلية بالدولة أدى إلى إحجام المستثمرين والممولين عن تمويل مشروعات البنية التحتية.
5. تخطيط وتحديد الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية يجنبها الوقوع في العسر المالي.

5. التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1. مراجعة وتطوير السياسات التمويلية للدولة لتحسين الكفاءة التمويلية لمشروعات البنية التحتية.
2. السعي نحو تحسين العلاقة مع المؤسسات المالية للحصول على التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية وذلك بإزالة العقبات التي تحول دون منح التمويل.
3. تطوير منهجية التفاوض المتبعة مع الجهات الأجنبية التي تمنح التمويل لتحسين شروط التمويل ونوعيته ليتماشى مع الاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة للدولة.
4. السماح باستخدام السندات الحكومية (شهامة) كمصدر لتمويل مشروعات البنية التحتية وذلك عن طريق زيادة فترة آجالها لتصبح طويلة الأجل.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أبو القاسم، تهاني محمد. (2001). تعظيم الاستفادة من نظام (B. O. T) في تمويل مشروعات البنية الأساسية. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، الأعداد الثالث والرابع.
2. اسماعيل، محمد محروس. (2001). (B. O. T)كنظام جديد للتمويل في الدول النامية. **مجلة آفاق جديدة**، القاهرة، السنة الثالثة عشر، الأعداد 2، 3، 4.

3. بطرس، ماهر طاهر. (1995). **دور الدولة في التنمية في ظل اقتصاديات السوق.** القاهرة: دار النهضة العربية.
4. البنك الدولي. (1994). **تقرير التنمية في العالم، البنية الأساسية من أجل التنمية**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
5. التوني، فتحي السيد. (2001). **التقييم الاقتصادي والمالي لمشروعات البنية الأساسية كأساس لنظام (B. O. T)**. القاهرة: المعهد القومي للنقل، وزارة النقل.
6. جميل، إيدى. (2013). إعادة النظر حول استراتيجيات النمو الاقتصادي. ورقة مقدمة إلى: **المؤتمر السنوي حول التحديات الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية والتقديم الخدمات اللامركزية** (31-30 يناير). الخرطوم: جامعة الخرطوم.
7. حشيش، عادل أحمد. (1995). **أساسيات المالية العامة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. الخضر، عفاف عبد الرحمن. (2007). **أثر الموارد المالية على أداء الخدمات الصحية بولاية الخرطوم**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.
9. الساكت، محمد عبد الوهاب. (1984). **عنصر القسر في المعونات الخارجية.** مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 397.
10. السيد، ناهد على حسن. (دن). **حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B. O. T)**. الشارقة: منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
11. صالح، رشدي عبد الفتاح. (2001). **دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام B. O. T**. القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
12. عبد المطلب، إبراهيم أحمد. (2008). **سياسة استقطاب الودائع وأثرها على نوع وحجم التمويل المصرفي**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
13. عجام، هيثم صاحب. (2006). **التمويل الدولي**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
14. قايقر، مايكل. (2013). بيئة أداء الأعمال. ورقة مقدمة إلى: **المؤتمر السنوي حول التحديات الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية والتقديم الخدمات اللامركزية** (31-30 يناير). الخرطوم: جامعة الخرطوم.
15. لريستن، جورج ورودن، بيتون. (1973). تعريب محمد عبد الرحيم الفتاح، **بيئة التمويل واتخاذ القرارات**. القاهرة: جامعة القاهرة.
16. المهراوي، أحمد حسين، والرملاوي، وسام أكرم. (2015). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة وجهة نظر العاملين فيها. **مجلة جامعة الأقصى** (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 29، العدد 2.
17. الهاجري، محمد بن سفر خالد. (2005). **تقييم السياسات التمويلية والاستثمارية للنظام المصرفي الإسلامي في ظل العولمة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Estache, A. , & Strong J. , (2000). The Rise the Full & The Emergency Recovery of Project Finance In Transport. World Bonk.

2. Habeb Ahmed. (2004). The Role of Islamic Financial in Financing Micro-Enterprises: Theory & Evidence. Jordon: Arab Academy for Financing & Banking Science, "Journal of Financing & Banking Studies", Vol. 13, No. 1.
3. Kenneth A. Froot and others. (1993). Risk Management: Coordinating Corporate Investment & Financing Policies. **The Journal of Finance**, Vol. 48, No, 5.
4. Oliver E. Williamson,(1988). Corporate Finance and Corporate Governance problems, (**The Journal of Finance**, Vol. 43, No. 3.